

دمشقية الإنضاق الثلاثي

الاتفاق الثلاثي الذي وقعه في دمشق قادة الاحزاب المسلحة الثلاثة ، نبيه بري عن حركة أمل ووليد جنبلاط عن الحزب التقدمي الاشتراكي وايلي حبيقة عن القوات اللبنانية ، هو في واقع الامر اتفاق في دمشق ، من دمشق ، ومع دمشق .

انه اتفاق في دمشق ، بمعنى انه وقع فيها . والمسألة اكثر من مسألة مكان جمع المتعاقدين ، فكون الاتفاق وقع في دمشق بشهادة نائب الرئيس السوري عبد الحلیم خدام ينطوي على معان كثيرة بعضها يكمل النصوص التي تضمنها الاتفاق وبعضها يعزز النصوص وبعضها يغني عن نصوص ونصوص . ففيها معنى الرعاية وفيها معنى الضمان وفيها معنى الالتزام وفيها معنى الترجمة العملية لعنوان كبير من عناوين الاتفاق هو عروبة لبنان وحتمية العلاقات المميزة بين البلدين الشقيقين ، وفيها تالياً معنى الحسم لموقع لبنان في الصراع العربي الاسرائيلي ومعه معنى الرد النهائي على نهج ١٧ أيار ، نهج الرهان على التفاهم مع اسرائيل ، بتأكيد الرهان على التلاحم مع سوريا . كل هذا ، وربما اكثر منه ، من معاني الاتفاق في دمشق .

وهو اتفاق من دمشق . فليس هناك من يشك للحظة واحدة أن السوري

لم يكن مجرد شاهد أو وسيط ، فقد كان شريكاً نشطاً وأساسياً في تطوير مضمون الاتفاق فكرياً وتوجيهاً وصباغة ، وفي المآزق توفيقاً أو حسماً . فالاتفاق اللبناني في اطرافه ، وفي موضوعه ، وفي اهدافه ، ولكنه من دمشق . انه اتفاق لبناني من سوريا .

والاتفاق هو مع دمشق . معها بما نص عليه من تعريف واضح للعلاقات المميزة التي تربط بين البلدين الشقيقين فحدّد مفهومها بما تقتضيه احكام الانتهاء والتاريخ والجغرافيا من تكامل استراتيجي وتنسيق في شتى المجالات ، كما حدد شكل التعبير عنها في الدعوة إلى ترجمتها في اتفاقات ثنائية وصيغ قانونية ، وحدد مجالاتها في السياسة الخارجية والعلاقات العسكرية والامنية والاقتصادية والتربوية والسياسة الاعلامية . قيل الكثير في الماضي عن ان أمن لبنان من أمن سوريا وأن أمن سوريا من أمن لبنان ، ويأتي الاتفاق مع سوريا الآن ، اتفاق دمشق ، ليرسي انقاذ لبنان على صيغة امنية مع سوريا بعد ان اضحت القضية الامنية في لبنان قضية حياة أو موت لشعب ولوطن وللانسان فيه . الشعب اضحى مهدداً في وحدته والوطن في وجوده والانسان في انسانيته . فلولم يكن في اتفاق دمشق الا شقه الامني لكان فيه ما يبرره ، وما يؤكّد تالياً أن لا حياة للبنان ولا للانسان فيه إلا مع دمشق .

الاتفاق لم يكن اول محاولة وفاقية تخاض منذ انفجار المحنة الكبرى في العام ١٩٧٥ ، ولا كان المحاولة الوحيدة التي عقدت تحت جناح دمشق أو بتدخل مباشر منها . فقد كانت قبل هذا الاتفاق مبادرات كثيرة ، من بينها ولعل ابرزها الوثيقة الدستورية في شباط (فبراير) من العام ١٩٧٦ ، ومقررات الرياض والقاهرة على مستوى القمة خلال تشرين الاول (اكتوبر) من العام ١٩٧٦ ، واتفاق شتورا مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٧٧ ، ومقررات بيت الدين التي صدرت في العام ١٩٧٨ اثر لقاء عقده وزراء خارجية الدول العربية المعنية بقوات الردع العربية العاملة في لبنان آنذاك ، والمبادئ

الاربعة عشر التي صدرت عن مجلس الوزراء اللبناني في العام ١٩٨٠ واعلنها
رئيس الجمهورية اليااس سر كيس ، ثم مقررات جنيف ولوزان في العام
١٩٨٤ .

كانت سوريا في كل تلك المحاولات أو وراءها . كانت ممثلة في شخص
الرئيس حافظ الاسد في مؤتمر قمة مصغر عقد في الرياض وتمثلت فيه على مستوى
القمة ، مع سوريا ولبنان ، المملكة العربية السعودية بالطبع والكويت ومصر
ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكانت سوريا ممثلة عسكرياً في صياغة برجة امنية
عقدتها لبنان مع المقاومة الفلسطينية في ما عرف باتفاق شتورا . وكانت ممثلة
بوزير خارجيتها في مؤتمر بيت الدين وفي مؤتمر جنيف ولوزان . وكانت
حاضرة في صياغة المبادئ الاربعة عشر من خلال الاتصالات التي سبقت
اعلانها .

ولكن سوريا تعهدت المحاولات الوفاقية ثنائياً مع لبنان ، وعلى اعلى
المستويات ثلاث مرات : مرة في اصدار الوثيقة الدستورية التي وقعت بين رئيس
جمهورية لبنان ورئيس وزرائها في العام ١٩٧٦ في دمشق وفي حضور الرئيس
السوري حافظ الاسد ، ومرة ثانية في اعداد برنامج اصلاحي في قمة ثنائية
عقدت في دمشق بين الرئيس حافظ الاسد والرئيس امين الجميل اثر مؤتمر لوزان
وكان ذلك البرنامج هو المرتكز للبيان الوزاري الذي اعتمدهت حكومة الرئيس
كرامي عند قيامها في العام ١٩٨٤ (حكومة الوحدة الوطنية التي كانت اسماً على
غير مسمى) ، ومرة ثالثة واخيرة في الاتفاق الثلاثي الذي عقد في دمشق في ٢٨
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥ .

صحيح ان الرئيس الاسد لم يشارك شخصياً في اخراج اتفاق دمشق الثلاثي إلى
حيز الوجود ، وقد كان حصيلة محادثات طويلة رعاها مباشرة نائبه عبد الحلیم
خدام ، بيد ان الرئيس الاسد حسبها هو معروف تابع تلك المحادثات عن كثب
وكان له فضل مباشر في التمكين من انجازها ثم تعهد الاتفاق مباشرة اثر توقيعه اذ

عقد اجتماعاً مع كل من اطرافه على انفراد اولاً ثم معهم مجتمعين ، واكتسبت تلك اللقاءات اهمية خاصة ، بما صدر عن الرئيس السوري خلالها من كلام اعتبر مكملاً للاتفاق لابل جزءاً لا يتجزأ منه في ما جاء فيه من تأكيدات وضمانات وتطمينات وتوضيحات وجد كل فريق لبناني ، من اطراف الاتفاق أو خلافهم ، نصيب له فيها . فقال الاسد في ما قال ، حسبما رشح من كلامه إلى وسائل الاعلام ، أن سوريا تدعم الاتفاق بكل ما أوتيت من امكانيات ، وأنها مستعدة للمساعدة على تذليل ما قد يعترض سبيل الاتفاق من مشاكل صغرت أم كبرت ، وانها ترفض الحسم العسكري وأي تصور لغالب ومغلوب في لبنان ، وإنها كانت ولا تزال على استعداد للتعامل ايجاباً مع كل الاطراف اللبنانيين بمن فيهم اولئك الذين لا تلتقي سوريا على ارضية واحدة معهم عقائدياً ، وأن دور سوريا اليوم لا يمتّ بصلة إلى منطلقاتها الوجودية وأن الوحدة التي تؤمن بها سوريا قد تتم مع عشرين بلد عربي ولا تتم مع لبنان ، وأن سوريا لا تبحث عن ثمن في لبنان ، وأن النظام البعثي هو أول نظام سوري اعترف بسيادة لبنان واستقلاله وسيادته . وقال « صحيح اننا شعب واحد لكننا دولتان » . وقال « ان سوريا مستعدة لتقديم كل دعم سياسي وغير سياسي لتنفيذ الاتفاق » . وقال : « من يقف ضد الاتفاق يقف ضد لبنان » . واكد على ضرورة عودة جميع المهجرين اللبنانيين إلى ديارهم .

وهكذا فإن الالتزام السوري في شأن اتفاق دمشق واضح وجلي ، حاسم وجازم . ويخطيء من يوازي بين امر هذا الاتفاق على هذا الصعيد وما كان عليه امر المبادرات السابقة مثل الوثيقة الدستورية في العام ١٩٧٦ أو البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية الطيبة الذكر .

لم تكن وحدة لبنان على المحك يوماً كما هي اليوم . فقد بلغ الفرز السكاني ذروته ، وبلغ التفتت اخطر مراحلها اذ بدأت الانقسامات تأخذ منحى مذهبياً قديماً بعد ان كانت تنطبع إلى حد ما بالطابع الطائفي . وحتى الانقسامات

الطائفية اخذت تنحو منحى الفجاجة والفجور بعدما كان الرد على الانعزال اللبناني وعلى العمالة الاسرائيلية بالوجه الوطني الخالص ، أو على الاقل الغالب ، وبعدها كانت طائفية الطائفيين تحتجب ولو وراء ما يشبه ورقة التين من المواقف الخجولة أو المستترة أو المموهة . فمع الاعتداءات المستهجنة التي تعرض لها بعض المسيحيين في مناطق الاختلاط الوطني ، التي كانت ولا تزال تباهي بالتشبت بنموذج العيش المشترك ، وبعد الصدمات الرهيبة المتكررة في شوارع بيروت الاسلامية والوطنية بين تنظيمات مسلحة يغلب عليها الطابع المذهبي ، بلغ التعفن في الوضع مداه واصبح المجتمع يقف على شفير التفكك والانهار كما لم يكن في اي وقت مضى . أما والحالة هذه ، فلا غلو في القول أن الفرصة التي يتيحها الاتفاق اليوم ، برغم مالنا وما لغيرنا من ملاحظات على بعض نصوصه ، هي فرصة عزيزة لا قبل لنا بتفويتها . إنها فرصة ، أن ضاعت لا سمح الله ، قد يستحيل تعويضها .

بصرف النظر عن رأينا ورأي سوانا في بعض مندرجات الاتفاق تفصيلاً ، فقد فتح الاتفاق آفاقاً كان يبدو إنها مغلقة أو شبه مغلقة امام العودة إلى جادة العقل والحوار بعيداً عن سطوة السلاح والمسلحين وهيمنة العنف والمجرمين ، وامام الامل في اعادة بناء سلطة مركزية في ظل دولة قادرة وعادلة كادت رؤاها تغيب حتى عن احلامنا في ظلمة الانحلال والتردي التي تلقنا ، وامام الرهان الوطني والقومي الاساسي على ترميم وحدة الشعب والوطن التي صدعتها الاحداث في تجلياتها الطائفية والمذهبية المقيتة .

بعبارة موجزة ، فإن الوضع في لبنان لم يعد يحتمل التجارب والانتكاسات . فإذا كان طريق اتفاق دمشق يؤمن نقل البلد من حال إلى حال ، من حال الصراع المسلح والحرب العنيفة المدمرة إلى حال الصراع السياسي والحوار الديمقراطي البناء ، فلا مندوحة عن سلوك ذلك الطريق . وأما الموقف من تفاصيل الاتفاق فيمكن أن ينتظر إلى ما بعد تحقيق النقلة النوعية التاريخية التي

طال انتظارها وبات يتوقف عليها مصير قضية ووطن .

قلت غير مرة أن الخلاف في المجتمعات الحرة ظاهرة طبيعية لا بل صحية .
المهم أن نخرج نهائياً من حيز الصراع المسلح إلى حيز الصراع السياسي كما تعود
للخلاف والحوار ضوابطهما الحضارية ، وقد فقدنا هذه الضوابط مع طغيان
السلاح وسيادة منطق العنف ، أو بالاحرى لا منطق العنف ، وانهار القيم
والاخلاق وانحسار ظل القوانين والانظمة حتى بتنا نحسد الغاب على شريعته .

وكما أن الوضع اللبناني لا يحتمل الانتكاس فإن الموقف السوري ، الذي
التزم اتفاق دمشق على اعلى المستويات ، لا يحتمل التميع أو التعطيل خصوصاً
في ظروف متناهية الدقة تجتازها قضية المنطقة والقضية العربية بالذات ، والدور
السوري فيها يواجه تحديات مصيرية على المستوى الوطني والقومي .

نقول هذا مدركين كل الادراك أن تقديرنا لدقة المرحلة لبنانياً وسوريا
يقابله تقدير العدو الصهيوني أن دقة اوضاعنا هي في ذاتها فرصته للاجهاز على
مصيرنا الوطني والقومي . فلا عجب اذا سعى إلى تخريب المسيرة بما يملك من
خيوط لا يستهان بها للتأثير على ساحتنا في الجنوب وفي الداخل السياسي
والامني . وهذه هجماته واعتداءاته المتصاعدة في الجنوب تشهد بذلك . أن
العدو يتصرف في الجنوب اللبناني كالفاقد صوابه ، ولكنه في الواقع يعرف ماذا
يريد . فلقد علمتنا التجارب أن همجية العدو ، حتى همجيته ، هادفة .

بيروت في ١٨/١/١٩٨٦